

التضامن العربى والأمن القومى

١ . محمود رياض (*)

مقدمة :

إن الحديث اليوم عن التجارب الماضية من أجل تحقيق التضامن العربى ، بعيدا عن الانفعالات الشديدة التى تسود الأمة العربية قد تساعد المواطن العربى على الخروج من الحيرة القائلة التى تنتابه حاليا وهي حيرة اعترف بأننى لم اتخلص منها بعد . إذ أننى لم اشاهد خلال عملي الطويل في المجال العربى هذا الكم الهائل من الخلاف والصراع العربى خصوصا عندما يتحرك جيش عربى لأحتلال بلد عربى وتتحرك قوات عربية لمواجهة قوات عربية أخرى ويفتح المجال للتدخل الأجنبى بعدما كنا نقاومه وكنا نؤمن ولازلنا نؤمن بأن إسرائيل تشكل أكبر تهديد للأمن العربى مما جعلنا نجتمع على ضرورة قيام اتفاق عربى يضمن التوازن الإستراتيجى مع العدو الأمر الذى يستدعى منا تضامنا حقيقياً .

والأحداث الأخيرة التى أدت إلى تحركات الجيوش العربية لتواجه بعضها البعض جعلت الأمن العربى مهددا من داخل الأمة العربية . أما إسرائيل فلم تعد في حاجة إلى القيام بعدوان عاجل لتنفيذ مخططاتها التوسعية فما عليها سوى انتظار إنهاك القوات العربية لبعضها البعض وزوال التضامن العربى لتتحرك في الوقت المناسب فتقطف ثمرة التفرغ للقضاء على الانتفاضة التى أصبحت في زوايا النسيان إزاء النزاع العربى الحالى .

وقد نجحت إسرائيل في وضع خططها منذ قرن من الزمان ومازالت ماضية في تنفيذها . أما الولايات المتحدة فقد قررت سياستها في المنطقة في المذكرة التى أعلنتها في شباط (فبراير) سنة ١٩٥٥ وهى لاتزال تعمل بها على أساس السيطرة على مقدرات الأمة العربية وتأمين اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل .

وأما نحن العرب فلا نحتمل الاستمرار في اتفاق يقره الزعماء العرب لأكثر من بضعة أسابيع . وعلى سبيل المثال هذا النص الذى ورد في قرارات القمة في بغداد يوم ٣٠ ايار (مايو) ١٩٩٠ :

(*) الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية .

« ان مؤتمر القمة ادراكاً منه للمخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي العربي وأمن كل بلد من البلدان العربية الشقيقة ، وعلى ضوء التهديدات الاسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والموجهة ضد الأمة العربية (...) وانطلاقاً من ادراكه أن دعم الانتفاضة المباركة والحفاظ على أمن كل بلد عربي وسيادته ضد أي عدوان أو تهديد يتطلب حشد طاقات البلدان العربية وتحقيق التكامل فيما بينها وتوظيفها في خدمة مصالح الأمة العربية وحقوقها وأهدافها في الازدهار والرقى وفي جو من السلام والأمن (...) .

يقرر المؤتمر على الصعيد العربي :

١ - العمل على تنقية الأجواء العربية للبناء والتضامن والتكامل العربي الحقيقي المعبر عن وحدة الأمة والمنطلق من مصالحها المشتركة والموحدة .

٢ - ضرورة اتخاذ التدابير الفعالة لتوفير الامكانيات الدفاعية اللازمة لمواجهة المخططات العدوانية والتوسعية الاسرائيلية ، والتحديات التي تتعرض لها الدول العربية وذلك التزاماً بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي ... »

ان من يقرأ هذه القرارات لا يتصور انها صادرة عن الزعماء انفسهم الذين صنعوا الاحداث الأخيرة في المنطقة والذين شاركوا في انتهاك التضامن العربي وتعطيل العمل العربي المشترك .

وعند الحديث عن مستقبل العمل العربي المشترك لا بد من القاء نظرة على الخطوات التي سبق واتبعتها الدول العربية في هذا المجال ومدى النجاح أو الفشل الذي واجه الأمة العربية ، وكذلك النظر في الأوضاع الحالية العربية ، باعتبارها نقطة الانطلاق نحو التضامن العربي في المستقبل .

لقد خضنا في الماضي تجارب كثيرة لا يمكن لنا تجاوزها بل يجب أن ندرسها بهدف الخروج منها برؤية تساعدنا على إيجاد المسار السليم للعمل العربي المشترك بالرغم من الاحداث الجسام التي تمر بها الأمة العربية الآن .

وتاريخ الأمة العربية مليء بالعبر والدروس . فالانتصارات العربية جاءت دوماً نتيجة لوحدة العرب ، وأثمرت هذه الوحدة التي تسودها اعظم عقيدة قيام دولة عربية كبرى وصلت حدودها إلى مشارف الصين شرقاً واسبانيا غرباً. ولم تبدأ الهزائم العربية إلا عندما تفرقت كلمة العرب وتشتت وحدتهم . كما حدث عندما اجتاحت الاستعمار

الأوروبي ، باسم الصليب ، الأراضي الفلسطينية واحتل القدس . ولم تتمكن الأمة العربية من التخلص من هذه الغزوة الضارية إلا عندما توحدت قواتها تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي .

وأدرك الانجليز والفرنسيون ، الذين ساهموا بأكبر قسط في الحروب الصليبية ، هذه الحقيقة فعملوا على عدم قيام وحدة عربية على أنه صورة من الصور الحديثة ونجد أن بريطانيا قادت مجموعة الدول الأوروبية لإرغام محمد علي على التراجع عن محاولته لإقامة وحدة بين مصر وبلاد الشام . وخلال الحرب العالمية الأولى اتفقت فرنسا وبريطانيا على تقسيم العالم العربي فيما بينهما بموجب اتفاق سايكس - بيكو ونقض الانجليز تعهداتهم بإقامة دولة عربية مستقلة موحدة مقابل تعاون العرب معهم في حروبهم ضد القوات التركية لإخراجها من الأراضي العربية ولم تكف بريطانيا بذلك بل عملت على غرس جسم اجنبي في الوطن العربي بإقامة اسرائيل بهدف خلق حد يسرى بين مصر والمشرق العربي وأصبحت اسرائيل مصدر تهديد دائم للأمة العربية والحيلولة دون وحدتها .

وعلى الرغم من المؤامرات الاستعمارية الساعية إلى إخضاع الدول العربية لسيطرتها والحيلولة دون نهضتها ، فإن فترة ما بين الحربين الأولى والثانية شهدت حركات استقلالية في الدول العربية . واستطاعت بعض الدول العربية في المشرق العربي الحصول على الاستقلال ، وإن كان هذا الاستقلال قد ظل منقوصا بسبب استمرار وجود القوات البريطانية في بعض هذه الدول كمصر والعراق والأردن .

التعاون العربي حقيقة تاريخية :

وبدأت المحاولة الأولى لتنظيم العمل العربي عام ١٩٤٣ عندما دعت مصر رؤساء الحكومات العربية للتشاور والبحث في التعاون العربي . وانتهى الأمر إلى تشكيل لجنة تحضيرية برئاسة النحاس باشا وعضوية رؤساء الحكومات العربية لوضع بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤ الذي كان الأساس لميثاق جامعة الدول العربية . وتم توقيعه في اذار (مارس) عام ١٩٤٥ . فكان ذلك بداية للعمل العربي المشترك المنظم .

وعلى الرغم من أن الميثاق جاء قاصرا عن تحقيق آماني الشعوب العربية إلا أنه كان خطوة إيجابية في سبيل اقامة تنظيم عربي تتعاون الدول العربية من خلاله في كل المجالات .

والحقيقة المؤكدة أن التعاون العربي كان قائماً بالفعل قبل قيام جامعة الدول العربية . وذلك انطلاقاً من الشعور بالانتماء العربي وقد شهدت فترات كثيرة من التاريخ العربي مساندة الدول العربية لبعضها البعض في حركاتها التحررية ، وأقوى مثال على ذلك المؤتمر الشعبي الذي انعقد في بلودان عام ١٩٢٧ وأطلق عليه اسم المؤتمر العربي القومي الذي ضم الكثيرين من الساسة والمناضلين العرب من معظم الاقطار العربية وكان هدفه الأساسي تأييد القضية الفلسطينية .

تبع ذلك المؤتمر الرسمي الذي عقد في لندن في شباط (فبراير) ١٩٣٩ وحضرته وفود عربية من المملكة العربية السعودية والعراق ومصر واليمن والأردن لمساندة الوفد الفلسطيني في مطالبته باستقلال فلسطين . وكان من نتائج هذا المؤتمر العربي صدور الكتاب الأبيض من الحكومة البريطانية برئاسة نيفيل تشمبرلين وأعلن فيه تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ، يساهم العرب واليهود في حكومتها ، كما أوضح الكتاب الأبيض أن الوطن القومي لليهود لايعنى إقامة دولة يهودية . وهي السياسة التي تراجعت عنها حكومة حزب العمال في اجتماع مماثل بين الوفود العربية والحكومة البريطانية تم عقده في لندن عام ١٩٤٧ وكانت حجة مستر بيغن وزير الخارجية البريطاني أن الكتاب الأبيض صدر عن حكومة المحافظين . وكان التراجع يستهدف العودة إلى مشروع التقسيم وقيام الدولة اليهودية بالاتفاق مع الولايات المتحدة .

جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية :

وعندما التقت الدول العربية في أول تنظيم عربي وهو جامعة الدول العربية ، كان شاعها الأساسي تأييد مطالب الشعب الفلسطيني في الحصول على استقلاله ورفض قيام الدولة اليهودية . وبرغم وحدة الموقف العربي صدر قرار التقسيم عام ١٩٤٧ من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان ذلك ايذاناً ببدء العصابات اليهودية في ارتكاب المذابح ضد الفلسطينيين واقتلاعهم من قراهم وارضيتهم لتوطين المهاجرين اليهود الجدد مكانهم . وهو ما تقوم به حالياً اسرائيل بعدما تم الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على فتح باب الهجرة لملايين اليهود الروس إلى اسرائيل . والفارق بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٩٠ أن العصابات الصهيونية كانت تقوم عام ١٩٤٧ بطرد العرب من اراضي الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم فلجأ معظمهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما الآن فالخطة الاسرائيلية تستهدف تفريغ فلسطين من سكانها العرب حتى تستوعب المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي ، وتنفيذاً لهذه الخطة تتم مصادرة الاراضي العربية وطرد

السكان تدريجيا خارج فلسطين واتباع ايشع وسائل الاضطهاد والتعذيب والتجويد للشعب الفلسطيني لارغامه على ترك الارض والفرار الى الدول العربية المجاورة وإلى الاردن بالذات الذي يطلقون عليه « الوطن البديل » .

وفي عام ١٩٤٨ اضطرت الدول العربية لارسال بعض قواتها إلى الاراضي الفلسطينية لحماية الشعب الفلسطيني من المذابح التي ترتكب ضده بعدما تخلت بريطانيا عن مسؤولياتها في حماية الأمن وقررت الانسحاب في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨ ، وقبل تنفيذ قرار التقسيم بإقامة الدولتين الفلسطينية واليهودية : ولم تنجح القوات العربية المحدودة العدد في الحيلولة دون قيام الدولة اليهودية وإن كانت استطاعت الحفاظ على الضفة الغربية وقطاع غزة .

والآن تتكرر المناسبة في شكل ايشع ، فاسرائيل لم تعد تكتفي بحدود الدولة اليهودية التي رسمتها لها الأمم المتحدة ، وإنما ترى أن حدود اسرائيل في المرحلة الحالية تضم كل الاراضي الفلسطينية وأنها لابد أن تنفذ اجراءات الضم متى وصل العدد الكافي من اليهود الروس وتفرغ الارض العربية من سكانها العرب .

والدول العربية تواجه حاليا مشكلة بالغة التعقيد خصوصا بعد التغيير الشامل في سياسة الاتحاد السوفياتي الذي سمح بالهجرة اليهودية ، والتي بدونها لا يمكن لإسرائيل تنفيذ مخططها التوسعي الذي يعتمد اساسا على زيادة القوة البشرية اليهودية .

وهذا فضلا عن أن القوة البشرية اليهودية لها مصدران أولهما الهجرة ، وهذه كانت قد توقفت تماما ، فبلغ عدد المهاجرين إلى اسرائيل عام ١٩٨٨ حوالي ٢٥ ألف مهاجر يقابلهم عدد معادل هاجر من اسرائيل . وثانيهما الزيادة السكانية ، وهي في حدود ١.٣ في المئة سنويا بينما الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين هي ٣ في المائة سنويا ، أي أن استمرار هذا الوضع لبضع سنوات مقبلة سيجعل الاكثية السكانية لعرب فلسطين . من هنا يتبين حجم الجهد المطلوب من الدول العربية لتثبيت اقدام الشعب الفلسطيني في ارضه والعمل على التقليل من أخطار الهجرة الروسية .

ولاشك أن الخطر الصهيوني بات يهدد الامن القومي العربي ككل وأن الواقع يفرض على الدول العربية توحيد مواقفها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وهو ما حاول الرؤساء العرب في اجتماعهم في قمة بغداد اخيرا أن يؤكدوه . إلا أنه يحسن بنا أن نتذكر أن القادة العرب شعروا بالخطر نفسه على اثر قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ فوقعوا اتفاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٣ نيسان (ابريل) عام ١٩٥٠ .

وكان هذا الاتفاق خطوة متقدمة في سبيل العمل المشترك خصوصا أن الدول العربية تنبعت إلى أهمية التعاون الاقتصادي في ما بينها ، وأقامت بناء على ذلك مجلس الدفاع العربي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . فكنا سابقين في التفكير في أهمية التعاون الاقتصادي العربي عن أي تكتل اقتصادي اجنبي إلا أننا توقفنا عند الاعلان عن الرغبة في التعاون الاقتصادي ، ولم ننجح في تحويلها إلى تكتل اقتصادي فعال كما فعلت المجموعة الأوروبية . وعلى الرغم من توقيع الدول العربية على اتفاق الدفاع المشترك إلا انها لم تتمكن من اتخاذ الخطوات العملية لجعل الاتفاق قابلا للتنفيذ .

محاولات الوحدة العربية في مواجهة سياسة الأحلاف :

كان التفكير العربي يدور دائما حول الوحدة العربية كأساس للعمل العربي المشترك . ففي لقاء رئيس وزراء سورية سعد الله الجابري ومعه جميل مردم وزير الخارجية مع النحاس باشا رئيس وزراء مصر في عام ١٩٤٢ ، كان الوفد السوري يطرح موضوع الوحدة العربية على اساس ضرورة توحيد بلاد الشام التي جزأها الاستعمار وهي سورية ولبنان والاردن وفلسطين . وفي هذا اللقاء أكد استعدادهم للتعاون مع أي دولة عربية أخرى في الشكل الذي ترضاه ابتداء من وحدة دستورية إلى تعاون عربي .

وقد تقدمت سورية فعلا عن طريق وزير خارجيتها السيد ناظم القدسي عام ١٩٤٩ ، بمذكرة إلى الجامعة العربية اقترحت فيها اقامة اتحاد فيديرالي بين الدول الاعضاء . ولم يكن هذا الاقتراح الوجدوي الأول من نوعه ، فقد سبقه اقتراح من نوري السعيد رئيس وزراء العراق بإقامة وحدة بين دول الهلال الخصيب تضم العراق وسورية والاردن . كما سبق وطرح فكرة الوحدة الثنائية بين العراق والاردن أكثر من مرة على اساس توحيد العرشين الهاشميين .

كما كانت الوحدة بين مصر والسودان تلح في اذهان الكثيرين من السياسيين في مصر والسودان على اساس وحدة وادي النيل . كما كانت الوحدة بين شطري اليمن تدور دائما في مخيلة المفكرين من أهل المنطقة ، إلى أن تحققت أخيرا . وكان الكثيرون من السياسيين في الشمال الافريقي يتحدثون عن وحدة المغرب العربي الكبير .

وبذلك يتبين أن فكرة الوحدة العربية كانت تلح على اذهان السياسيين في العالم العربي على اساس أن الوحدة هي السبيل لتحقيق أهداف الأمة العربية من القوة والعزة .

إلا أن العمل العربي المشترك لم يستطع أن يخطو خطوات عملية بالنسبة لقيام

تكتل عسكري عربي أو تكتل اقتصادي أو وحدة بين مجموعة من الدول العربية ، بسبب المعارضة التقليدية لبريطانيا وهي السياسة التي ورثتها الولايات المتحدة باعتبارها القوة الجديدة التي أصبحت تباشر دورها في قيادة العالم الغربي ، وكانت سياستها تقوم على اساس ضم المنطقة العربية إلى نطاق الاحلاف الغربية ويقانها تحت السيطرة الغربية . وبدأت بالضغط على الدول العربية من أجل قبول سياسة الاحلاف اعتبارا من عام ١٩٥١ .

وترتب على محاولات الولايات المتحدة المستمرة ، أن دعا عبد الناصر إلى اجتماع يضم رؤساء الحكومات العربية في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ ، بهدف اتخاذ موقف عربي موحد إزاء هذه السياسة التي كانت تقتضي الاحتفاظ لبريطانيا بالقواعد العسكرية في مصر والعراق والأردن .

وقدم عبد الناصر في هذا اللقاء ثلاثة اقتراحات :

أولا : رفض الانضمام للأحلاف الأجنبية :

ثانيا : العمل على تقوية الجامعة العربية لتحقيق أهدافها .

ثالثا : اعضاء الفعالية على معاهدة الدفاع المشترك عن طريق إقامة قيادة عسكرية مشتركة .

إلا أن هذا اللقاء المهم لم يستطع الخروج بأي قرار بسبب اصرار نوري السعيد رئيس وزراء العراق على الانضمام إلى الحلف الغربي المقترح .

وعندما شعرت مصر بصعوبة تحقيق العمل المشترك لحماية الأمن القومي عن طريق عمل جماعي داخل الجامعة ، لجأت إلى توقيع اتفاق ثلاثي يضم مصر وسورية والسعودية . وهي الدول التي رفضت صراحة فكرة الاحلاف وسمى الاتفاق « الميثاق الثلاثي » ، وتم التوقيع عليه في آذار (مارس) ١٩٥٥ .

وكان الهدف الاساسي من هذا الميثاق إقامة قيادة عسكرية مشتركة . وعندما تعثر تنفيذه تحولت مصر إلى الاتفاقات العسكرية الثنائية ، ف وقعت في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٥ اتفاقا عسكريا مع سورية ، وبعد اسبوع واحد وقع عبد الناصر والأمير فيصل اتفاقا عسكريا مماثلا .

وفي نيسان (أبريل) ١٩٥٦ عقد اجتماع في جدة ، ضم الملك سعود والرئيس عبد الناصر والامام أحمد امام اليمن وتم التوقيع على اتفاق عسكري ثلاثي .

وفي ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) انضم الاردن إلى الاتفاق العسكري المصري - السوري .

وقد علق بن جوريون على هذه الاتفاقات قبل العدوان الثلاثي بأنها تشكل طوقا حديديا حول اسرائيل يجب تحطيمه .

كان موقف الأمة العربية عام ١٩٥٦ عندما حدث العدوان الثلاثي على مصر ، يعبر بصدق عن وحدة المشاعر ووحدة المصير ، فقامت تظاهرات شعبية في مختلف انحاء الوطن العربي تأييدا للشعب مصر ، واطهار الغضب للمعتدين بمختلف الوسائل ، بما فيها نسف أنابيب البترول البريطانية التي تمر عبر سورية .

كما اجتمع الرؤساء العرب في بيروت في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ وأعلنوا مساندتهم لمصر واعتبروا العدوان على مصر عدوانا على الأمة العربية كلها .

وتكرر هذا الموقف العظيم للأمة العربية في العام التالي عندما تعرضت سورية في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، لتهديد مباشر ، بسبب المؤامرة الكبرى ، التي اشتركت فيها الولايات المتحدة وتركيا ونوري السعيد في لقاء تم في انقرة . وكان هدف المؤامرة الاطاحة بالحكومة الوطنية في سورية ، وارغام سورية على الانضمام لحلف بغداد ، وقامت تركيا بتظاهرة عسكرية وحشدت قواتها على الحدود السورية ، وكان ذلك جزءا من الخطة التي تم الاتفاق عليها وهبت الدول العربية تعلن عن سخطها على هذه المؤامرة وتؤيد الشعب السوري .

وأعلن الرئيس عبد الناصر عن مساندته الكاملة لسورية ، وتأكيدا لهذا ارسل قوات مصرية إلى ميناء اللاذقية للانضمام إلى القوات السورية في الدفاع عن الحدود السورية . وكانت المفاجأة التي قلبت الموازين في المنطقة ، كما تحركت المملكة العربية السعودية تأييدا لسورية ، وقام الأمير فيصل بزيارة إلى واشنطن في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ، كما زار الملك سعود دمشق يوم ٢٥ أيلول (سبتمبر) مؤكدا على تضامن المملكة مع سورية .

مباحثات الوحدة المصرية - السورية :

كان لهذه المواقف العربية التي أكدت تضامن الدول العربية اثر كبير في تراجع الدول المتآمرة وزيادة الوعي العربي بأهمية الوحدة العربية وأصبحت الوحدة العربية مطلبا شعبيا سوريا .

وكان الرئيس شكري القوتلي قد سبق واقترح عام ١٩٥٦ قيام اتحاد فيديرالي تحت اسم « الدول العربية المتحدة » يضم مصر وسورية والدول العربية الراغبة في الانضمام اليه ، على أن يشمل الاتحاد الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ويقوم المجلس التشريعي بانتخاب رئيس لمجلس الاتحاد كل سنتين ، واقترح أن تحتفظ كل دولة بنظام الحكم الداخلي الذي ترغب فيه مع احتفاظها بحق التشريع في كل المجالات التي لا تدخل في نطاق الاتحاد ، وإن تكون القوات العسكرية بمثابة جيش واحد .

وفي مطلع عام ١٩٥٧ سافر صبري العسلي رئيس وزراء سورية إلى القاهرة وتحدث مع عبد الناصر عن رغبة الحكومة السورية في البدء في محادثات جدية من أجل إقامة وحدة بين مصر وسورية كبادرة للوحدة العربية . وكان من رأى عبد الناصر في هذا اللقاء أن من الضروري التمهيد للوحدة عن طريق عقد اتفاقات في كل المجالات وتشكيل لجان خاصة تعمل على توحيد القوانين في البلدين ، وكان يعتبر هذه الخطوات ضرورية لأنها ستساعد على تقريب الاوضاع بين البلدين قبل إعلان الوحدة .

واوضح عبد الناصر لصبري العسلي أن الوحدة ستتعرض للمؤامرات من الخارج وأنها لن تكون محل رضاء من الغرب أو الشرق ، وأضاف أن اتمام الوحدة سيستغرق وقتاً لا يقل عن خمسة أعوام . إلا أنه كان هناك رأى قوي في الأوساط السورية يطالب بإقامة الوحدة الفورية على أن تتخذ إجراءات الوحدة في ظل الدولة الموحدة .

وفي آب (أغسطس) ١٩٥٧ ، حدث تغيير جذري في الأوضاع الداخلية السورية بتشكيل المجلس العسكري الذي ضم كل الكتل العسكرية وكان بمثابة مجلس ثورة فعادت الازدواجية إلى الحكم في سورية . ورأى أعضاء المجلس أنه لا سبيل لتفادي الاخطار التي تتعرض لها سورية سوى الاسراع في قيام الوحدة ، وبناء على هذا الرأى سافر وفد عسكري إلى القاهرة في ١١ كانون الثاني (يناير) مطالباً بالوحدة الفورية ، وبعد لقاءات عدة مع عبد الناصر استجاب في النهاية للوحدة الفورية .

وتم إعلان هذه الوحدة في ٢٢ شباط (فبراير) عام ١٩٥٨ ، وكان يوماً شهيداً في التاريخ العربي بإعتبارها أول وحدة تتم في العصر الحديث .

تقييم الوحدة المصرية - السورية :

ولاشك أن الوحدة المصرية - السورية التي لم تصمد أكثر من ثلاثة أعوام ونصف العام وانتهت في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ بقيام انقلاب عسكري في دمشق تحتاج

إلى الكثير من الدرس باعتبارها تجربة رائدة كان الهدف من قيامها سلامة الأمن العربي ورفاهية الشعب العربي .

وإذا كان يوم إعلان الوحدة يوماً مشهوداً في التاريخ العربي إلا أنه كان أيضاً ايذاناً ببداية المؤامرات الأجنبية ضد الوحدة العربية ، لأن نجاح الوحدة وامتدادها في المشرق العربي يعني تصفية النفوذ الأجنبي ويحول دون قيام إسرائيل بتنفيذ أهدافها التوسعية .

لهذا لم تتوقف المؤامرات بإعلان الانفصال بل كان على القوى الأجنبية المعادية أن تمنع تكرار هذه التجربة بل واقتلاع فكرة الوحدة من ذهن العربي ، وبعد الانفصال ازدادت التهديدات الإسرائيلية للدول العربية ، وبدأت إسرائيل بمباشرة تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب ، وهو المشروع الذي اعتبره مجلس الأمن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣ خرقاً لاتفاقات الهدنة يجب وقفه ، وبناء عليه تم وقفه بالفعل إلا أن إسرائيل عادت إلى استئناف أعمال التحويل بعد تراجع السياسة الأمريكية وحصولها على ضمانات باستمرار تدفق المساعدات الأمريكية .

ولم يكن أمام الدول العربية في ذلك الوقت سوى اتباع أحد أمرين ، أولهما التدخل بالقوة لمنع إسرائيل من الاستحواذ على مياه نهر الأردن وهو ما لم يكن في قدرة الدول العربية عسكرياً . وثانيهما قيام الدول العربية بتنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن في الأراضي العربية ، وكان ذلك هو الخيار الأفضل .

سياسات القمة العربية :

اطلع عبد الناصر على توصيات رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في لقائهم في الجامعة العربية عام ١٩٦٣ ، بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الدفاع التي صدرت في حزيران (يونيو) ١٩٦١ بالتوصية بإنشاء قيادة عربية مشتركة بهدف منع إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن ، ثم وجه الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي بدأت جلساته في ١٣ كانون الأول (يناير) ١٩٦٤ في مقر جامعة الدول العربية . وأكدت القمة على ضرورة وجود قوة ردع عربية للدفاع عن الدول العربية عند تنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن . وصدرت قراراً بإنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية .

وخصص الرؤساء ١٥٤ مليون جنيه استرليني لشراء السلاح بالإضافة إلى نفقات اغاثة سنوية مقدارها ثمانية وعشرون مليون جنيه وقد خصصت هذه الأموال لسورية

والاردن ولبنان . أما مصرفلم تكن في حاجة الى مساندة مالية بل تعهدت بتقديم مساعدات
عينية للجبهة الشرقية .

وعندما صدر هذا القرار رجعت بذاكرتى الى شريط الاحداث منذ عام ١٩٤٨ ،
وتصورت اننا نجحنا في النهاية في تصحيح اخطائنا ووضعنا اقدامنا على بداية الطريق
السليم لتحقيق أمننا ، وأن كل ما يلزمنا هو بعض الوقت لاستكمال قواتنا الدفاعية لتكون
قادرة على ردع أى عدوان ضد الأمة العربية .

وصدر قرار آخر بإنشاء هيئة عربية تشرف على تنفيذ المشروع العربي لاستغلال
مياه نهر الأردن مع تخصيص الاموال اللازمة لبداية المشروع . كما صدر قرار مهم مهد
لقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وصدر قرار بتشكيل لجنة برئاسة الامين العام للجامعة
وعضوية ممثلين عن الملوك والرؤساء لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة . كذلك
صدر قرار مهم للغاية يقضى بأن يجتمع ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية مرة في السنة
على الأقل .

كلما مرت الايام بما تحمل من التجارب ازداد اقتناعا بأن احترام القرار الذى صدر
عن قمة ١٩٦٤ (انشاء الجبهة الشرقية وتخصيص المال اللازم لها) كان ضروريا لضمان
حسن العلاقات العربية وفض الاشتباكات التى تقوم بين الحين والآخر بين الدول
العربية . وبعد مرور أكثر من ربع قرن تعود مرة اخرى لنؤكد في قمة بغداد في آيار
(مايو) ١٩٩٠ على ضرورة اللقاء الدورى للرؤساء العرب . ويشير عدم احترام هذا القرار
الذى سبق التأكيد عليه في قمة الجزائر ١٩٧٣ ، الى وجود خطأ تنظيمى لم نتنبه اليه
ويجب تصحيحه في اول اجتماع لوزراء الخارجية .

وقد خرجت من لقاء قمة كانون الثانى (يناير) ١٩٦٤ ، وأنا شديد التفاؤل فقد
وضعت الدول العربية حجر الأساس لصرح الأمن العربى والضمان العربى . الا أن
تفاؤلى لم يستمر طويلا ، فسرعان ما بدأ سوس الخلافات ينخر في هذا الصرح ، وهو في
بداية انشائه ليحول دون قيامه مما أدى الى فتح الباب على مصراعيه لتواصل اسرائيل
تنفيذ مخططها التوسعى على حساب الشعب العربى .

عدوان ١٩٦٧ :

وقامت اسرائيل بعدوان ١٩٦٧ ونجحت في احتلال كل الأراضى الفلسطينية وسيناء
والجولان ، بمعاونة الولايات المتحدة ، وأصبحت اسرائيل مصدر تهديد دائم لأمن الدول
العربية .

وفشلت الدول العربية في محاولاتها لردع العدوان الاسرائيلي . وقد شهد العالم العربي الكثير من التجارب لحماية الأمن العربى :

- جربنا صيغة التحالف العسكرى الثنائى .
- جربنا صيغة التحالف العسكرى بين عدد محدود من الدول العربية .
- جربنا صيغة الوحدة الاندماجية .
- جربنا صيغة القيادة العسكرة المشتركة لكل الدول العربية .

وقد فشلت هذه التجارب . الواحدة بعد الأخرى ، ولا يمكن أسناد هذا الفشل كله الى القوى الأجنبية المضادة . فنحن نعلم منذ البداية أنها تعمل ضد قيام وحدة عربية على أية صورة من الصور وبالذات الوحدة العسكرة .

لكن المؤامرات الخارجية لم تكن لتنجح في تحقيق أهدافها لولا أنها وجدت بيئة مهيأة تسود فيها الخلافات العربية وتنعدم فيها الثقة بين القادة العرب . مما أدى الى عجز الدول العربية عن حشد امكانياتها لتحقيق الأمن العربى .

وكانت هزيمة ١٩٦٧ بداية تنبه عربى للأخطار الجسيمة التى تتعرض لها الأمة العربية . وجاء اجتماع قمة الخرطوم في آب (اغسطس) ١٩٦٧ ايدانا ببداية تصحيح الاخطاء . فأجمع الرؤساء العرب على انتهاء الخلافات العربية وعقدوا النية على التعاون من أجل انقاذ الأرض العربية التى اجتاحتها اسرائيل .

وقررت السعودية والكويت وليبيا تقديم الدعم الاقتصادى لمصر والأردن لتمكينهما من الصمود الاقتصادى ، وبدأت مرحلة جديدة لاعداد الدول العربية لمعركة التحرير وهى المعركة التى خضناها في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ . وحطمت في أيامها الأولى أسطورة اسرائيل العسكرة .

وكان لابد من الاعداد السليم للمعركة التى قررت مصر وسورية خوضها سويا . وكان هذا الاعداد يرتكز على دعامتين : الأولى : حسم الخلافات العربية أو تجميدها على الأقل . والثانية : ان تقدم الدول العربية أقصى دعم عسكرى للجبهتين المصرية والسورية .

وقد قرر مجلس الدفاع العربى في ٣٠ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٣ وضع كل من الجبهات الشرقية والغربية تحت قيادة القائد العام للقوات المصرية . وقامت كل دولة بتحديد القوات التى تضعها تحت امر القائد العام للقوات المسلحة .

كما أقر المجلس البدء في بناء قاعدة صناعية حربية ، وكان حشد الطاقات العربية يقتضى تضامنا عربيا قويا وعدم حدوث خلافات بين الدول العربية ، مما كان يستدعى التحرك بسرعة لتطويق الخلافات التي تنشبت بين الدول العربية ، وكان من أهمها الخلاف الذى نشب بين الأردن من جانب وسورية ومصر من جانب آخر . واستغرق اصلاح الوضع جهودا متصلة الى ان تم لقاء ثلاثى بين الرؤساء الثلاثة في القاهرة في ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ أى قبل المعركة بحوالى ثلاثة أسابيع .

وعندما بدأت المعركة ساد التضامن العربى الساحة العربية وبدأت الدول العربية في ارسال قواتها الى ساحة القتال ، واستخدمت الدول العربية المنتجة للنفط سلاح النفط ومنعت عن الولايات المتحدة شريكة اسرائيل في العدوان . واستطاعت بذلك نقل المعركة الى مستوى دولى يتجاوز ميدان القتال مما كان له الأثر الكبير على اقتصاديات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . والواقع ان التضامن العربى في هذه الفترة كان قد وصل الى ذروته وظهر في أروع صوره ، وبخاصة بعدما لمست الأمة العربية الأداء الرائع للمقاتل المصرى والسورى في مواجهة أحدث الاسلحة الامريكية التى تستخدمها اسرائيل .

مرحلة التشبث العربى :

وانتهت المعركة بخروج مصر من المواجهة العسكرية بتوقيعها معاهدة الصلح مع اسرائيل ، مما أدى الى عزل مصر عن الدول العربية لفترة طويلة واحداث خلل في التوازن الاستراتيجى العربى - الاسرائيلى . واجتمعت قمة بغداد في تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٨ مستنكرة اتفاقات كامب ديفيد معبرة بذلك عن مشاعر غالبية المواطنين العرب .

وأصدرت القمة قرارا ايجابيا مهما للغاية بدعم الجبهة الشرقية المكونة من سورية والأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وخصصت لها مبلغ ٣٥ بليون دولار يتم توزيعها على عشر سنوات . وهو مبلغ يعادل ثلاثة اضعاف ما انفقته اسرائيل في الفترة نفسها . وكانت الجيوش العراقية والسورية والأردنية تشكل جبهة عسكرية تفوق القوات الاسرائيلية لو احسن تنظيمها .

وكان الهدف من هذا القرار هو قيام الجبهة الشرقية بحماية الأراضى العربية ضد الاعتداءات الاسرائيلية في المرحلة الأولى ، على ان تبدأ قوات الجبهة الشرقية في تحرير الأراضى العربية المحتلة عندما تستكمل مرحلة التسليح . وكالعادة كانت الخلافات العربية التى دبت بين أعضاء الجبهة وراء الحيلولة دون تنفيذ هذا القرار الحيوى ، وبذلك اثبتت الخلافات العربية انها أقوى سلاح تمتلكه اسرائيل .

ولم تتردد اسرائيل في استغلال هذا الغشل العربي فقامت بالغارة على المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) ١٩٨١ ، واجتاحت الاراضى اللبنانية في السنة التالية في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . ولا تزال تسيطر على جنوب لبنان ، وأغارت على الاراضى التونسية لضرب مقر المنظمة الفلسطينية . وأصبحت الساحة العربية مكشوفة تماما أمام العدوان الاسرائيلى ، فالأمن العربى لم يعد له من يحرسه أو يصونه .

وفي هذه المرحلة من التشتت العربى كانت الولايات المتحدة تسارع قبل أى اجتماع عربى بالاعلان عن رغبتها في تحقيق السلام في الشرق الأوسط كما حدث عام ١٩٨٢ ، عندما تقدم الرئيس الأمريكى ريجان بمبادرة قبل اجتماع قمة فاس ، الا أنه لم ينفذ حرفاً واحداً مما جاء في هذه المبادرة لمجرد اعتراض اسرائيل عليها .

وعلى سبيل المثال ورد في خطته ان الولايات المتحدة لا توافق على اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضى المحتلة ، الا أنه بعد صدور هذا الاعلان صادرت اسرائيل أكثر من خمسين في المائة من أراضى الضفة الغربية ، وأقامت أكثر من مائة وخمسين مستعمرة جديدة عن طريق الأموال التى تقدمها الولايات المتحدة الى اسرائيل .

وفي عام ١٩٩٠ نقرا التصريحات نفسها للرئيس الأمريكى بوش مؤكداً اعتراض حكومته على بناء المستعمرات الاسرائيلية في الاراضى المحتلة ، الا أن هذا الاعتراض لا قيمة له من الناحية العملية لأن تمويل بناء المستعمرات يأتى من الولايات المتحدة لتمكين اسرائيل من استقبال المهاجرين اليهود من روسيا .

ومشكلة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧ تتلخص في مشكلة الأرض وتحقيق السلام . وكانت اسرائيل ترى في عام ١٩٦٧ أن من مصلحتها إرغام الدول العربية على قبول السلام معها مقابل انسحابها من الاراضى العربية ، مما يتيح لها حرية الحركة الاقتصادية في المنطقة العربية الأمر الذى يعود عليها بفوائد عظيمة . فطرحت مبدأ الأرض مقابل السلام ، وهو المبدأ الذى تبنته الولايات المتحدة نيابة عن اسرائيل ، وكان هذا المبدأ هو الأساس الذى بنى عليه مشروع دول امريكا اللاتينية في تموز (يوليو) ١٩٦٧ أمام الجمعية العامة ، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ في تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧ . ثم تراجع عنه .

العرب واسرائيل .. والسلام :

وقد رأت الدول العربية في بداية الثمانينات التمشى مع الاعلان الأمريكى عن مبدأ

الأرض مقابل السلام ، فأقر الرؤساء العرب هذا المبدأ في لقائهم في قمة فاس عام ١٩٨٢ ، ووافقوا على مبدأ السلام مع إسرائيل مقابل انسحابها الى خطوط ١٩٦٧ ، وبذلك تكون الدول العربية في هذا القرار قد تنازلت من الناحية القانونية عن المطالبة بحدود قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ .

وبالرغم من الموقف العربي الجماعي الذي يدعو الى السلام فان إسرائيل تجاهلته بعد أن أصبحت في غير حاجة الى السلام طالما انها تستطيع فرض الامر بالقوة وطالما انها تتمتع بمساندة امريكا الى اقصى حد سياسيا وعسكريا واقتصاديا . وفي مواجهة التخطيط الصهيوني المنظم أصبحت الدول العربية في أمس الحاجة الى مخطط يحتاج تنفيذه الى سنين طويلة ، الا أنه بقدر نجاحنا في تحقيق تضامن عربي فعال يمكن اختصار هذه المرحلة ومدة تنفيذها .

ولا اعتقد أننا في حاجة الى طرح افكار جديدة تتعلق بالاهداف فهي امور ناقشناها الرؤساء العرب منذ عام ١٩٦٤ ، حتى آخر اجتماع في بغداد عام ١٩٩٠ بل وصدر الكثير من القرارات الحيوية رأى الرؤساء ضرورة تنفيذها لمواجهة التحديات التي تواجهها الامة العربية .

وإذا رجعنا الى قرارات القمة العربية السابقة سنجد انه لم تكن تنقصنا الرؤية السليمة لتحديد المخاطر التي تهددنا ، واستطاع الرؤساء وضع الخطط العملية الكفيلة بمواجهة هذه المخاطر . الا أن الخلافات العربية كانت وراء القضاء على كل الخطط التي وضعها الرؤساء ، بل وحالت دون عقد مؤتمرات القمة العربية الدورية .

ونحن مازلنا نعاني من التخلف السياسي ولا يمكن علاجه إلا بالاصرار على الحوار المستمر بين أصحاب القرار ، واجتماعات القمة تقدم أفضل فرصة لاجراء الحوار واحتواء الخلافات .

والخلاصة ، يمكنني القول أنه لا تنقصنا التجارب او الدراسات حول كل المشاكل العربية امنية او اقتصادية او تنظيمية ، ونحن في حاجة الى ارادة سياسة قوية لاختيار الطريق القومي على ضوء الخبرات الماضية ، وكنت اتمنى ان يكون اجتماع القمة الأخيرة في بغداد بداية لوضع اقدامنا على الطريق السليم لتحقيق التضامن العربي المنشود .

الا ان النزاع الحالي الذي بدأ باحتلال القوات العراقية للأراضي الكويتية ترك جرحا عميقا في مجال التضامن العربي الذي كان ما يزال يحبو . الامر الذي يتطلب أولا ازالة

آثار هذا النزاع وعودة الأمور الى طبيعتها حتى يمكننا أن نبدأ في البناء من جديد من أجل
تضامن عربي لحماية أمن الأمة العربية ومواجهة التحديات الخارجية التي تهددها .

وعندما انظر الى واقعنا اليوم ، لا اجد بارقة أمل ولكنى لن أياس من الدعوة الى
التضامن العربي والتذكير بالأخطار . فهذا قدرى ، وهذا سر تفاؤلى الدائم برغم الغيوم
السوداء التي تخيم على سماء الأمة .



مدى تمشى مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع ميثاقى الأمم المتحدة والجامعة العربية

الدكتور صدقه يحيى فاضل (*)

مقدمة :

عندما تتوفر فيما بين دول معينة الدوافع الأساسية نحو الانصهار (التكامل والاتحاد) ، ويشعر فعلا في اقامة وتاثير هذا التعاون . تبرز أمام المسئولين والمعنيين في هذه الدول مسألة « الشكل الانصهارى » الذى يمكن اختياره كإطار قانونى - سياسى لاتحادهم المرجو . وهناك عدة اشكال يقدمها « التنظيم الدولى » التقليدى ، يمكن اختيار واحد منها ليظهر الاتحاد (أو التعاون) المقترح في شكل معين من الاشكال التقليدية المعروفة للمنظمات الدولية .

وبالإضافة إلى « التنظيم الدولى » ، هناك « الفيدرالية » كإطار قانونى - سياسى هام لاتحاد دولتين أو أكثر مع بعضهما . وتعتبر الفيدرالية أقوى اشكال الانصهار الدولى أو الاتحاد السلمى بين هويات مختلفة ومتنوعة .

وقد قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥/٥/١٩٨١ م (الموافق ٢١/٧/١٤٠١ هـ) كمحاولة انصهارية دولية ، توفرت لها كل دوافع الانصهار الدولى الأساسية وبشكل قوى وواضح . أما الشكل الانصهارى الدولى الذى يتخذه مجلس التعاون (كإطار قانونى - سياسى) فهو شكل : المنظمة الدولية الحكومية الإقليمية الشاملة ، أو الاتحاد الكونفدرالى ، بالمفهوم المعاصر لـ « الكونفدرالية » حيث يربط على مجلس التعاون (بوضعه القانونى السياسى الحالى) مفهوم ذلك النوع من المنظمات تماما .

(*) استاذ مشارك ، قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والادارة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة .

وقد أخذ مجلس التعاون بالاقليمية بمفهومها الضيق ، أى المفهوم الذى يحصر الاقليم فى أضيق نطاق ، وهو النطاق الجغرافى - مع توفر التماثل الكبير فى القيم والايديولوجيات فيما بين الدول الاعضاء ، شعوبا وحكومات . والعضوية بالمجلس مغلقة على الدول الست (الامارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت) فقط التى تمثل الآن كتلة جغرافية اقليمية وعقائدية مميزة واحدة (تقريبا) فى مواجهة كل ماعداها من دول مجاورة وغير مجاورة .

وتوجد اليوم مئات المنظمات الدولية المتنوعة الأغراض والأهداف والعضوية والتركيب . لذا ، فإن مقتضيات دراستها دراسة سليمة تحتم تصنيفها فى مجموعات متشابهة ، لكل مجموعة خصائص رئيسية واحدة مشتركة . وغالبا ما تصنف المنظمات الدولية (بصفة عامة) إلى نوعين رئيسيين ، وذلك بناء على نوعية العضوية فيها ، هما ^(١) :

أولا : المنظمات الدولية الحكومية :

(Intergovernmental Organizations : IGO)

وتضم فى عضويتها الدول فقط ، ممثلة بحكوماتها .

ثانيا : المنظمات الدولية غير الحكومية :

(Nongovernmental Organizations : NGO)

وتضم فى عضويتها مؤسسات وهيئات خاصة غير حكومية ... من ٢ دول أو أكثر .

وإذا ركزنا على المنظمات الدولية الحكومية فقط ، نجد أن هذه المنظمات يمكن

أن تقسم (بحسب مدى العضوية فيها) إلى قسمين رئيسيين هما :

(أ) المنظمات الدولية الحكومية العالمية : (Global IGO) : وهى المنظمات التى

تسمح بانضمام أى دولة مستقلة إلى عضويتها .

(ب) المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية : (Regional IGO) : وهى المنظمة

التي تقتصر العضوية فيها على دول منطقة جغرافية معينة ، أو دول كتلة

عقائدية ومصالحية معينة .

(١) Steven Rosen and Walter Jones, The Logic of International Relations, (Cambridge, Mass., : Winthrop, 1974), pp. 387 - 391.

كما تقسم المنظمات الدولية الحكومية « العالمية » الى نوعين رئيسيين ايضا ، هما :

١ - المنظمات الدولية الحكومية العالمية ذات الاغراض المتعددة (او الشاملة) : وتبرز هنا منظمة الأمم المتحدة (United Nations) كأهم هذه المنظمات ... بل قطعاً أهم منظمة دولية عالمية شاملة في الوقت الحاضر . وهي المنظمة الوحيدة التي تنطبق عليها صفات « الدولية » و « الحكومية » و « العالمية » و « الشمولية » ... حيث يعتبرها الكثير أم المنظمات الدولية ، وأساس التنظيم الدولى المعاصر .

٢ - المنظمات الدولية الحكومية العالمية المتخصصة (Specialized) : وهي المنظمات التي تختص بالعمل على تحقيق أهداف معينة في مجال ما معين من مجالات الحياة . ومن أمثلتها : منظمة اليونسكو ، منظمة الطيران المدنى الدولية ، منظمة الاغذية والزراعة ... الخ .

وبالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية الاقليمية ، يمكن تقسيمها أيضا إلى عدة أنواع رئيسية مشابهة . ولعل تصنيف ، بينيت (Bennett) للمنظمات الدولية الحكومية الاقليمية أكثر التصنيفات بساطة ودقة ووضوحا . وقد قسم « بينيت » المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية إلى أربعة أنواع هي ^(٢) :

(أ) المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية متعددة الاغراض (Multipurpose) او الشاملة : وهي المنظمات التي تتسع أهدافها ونشاطاتها لتشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى المجالين الهامين السياسى والعسكرى .

(ب) الاحلاف العسكرية (Military Alliance) : وهي تمثل محاولة انصهارية دولية (بين ثلاث دول أو أكثر) في مجالى السياسة والأمن ، فهذا النوع من المنظمات الدولية ذو صبغة عسكرية وسياسية ، ويهدف الى ضمان الأمن والحماية ضد ما يعتقد أعضاؤه بأنها « تهديدات خارجية » مشتركة .

(جـ) المنظمات الوظيفية (Functional Organizations) : وهي المنظمات التي تسعى لتحقيق وتدعيم محاولات انصهارية دولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، بصفة رئيسية . وهي منظمات تقوم على محاولة استخدام مفعول « الوظيفية » ،

(٢) A. Le Roy Bennett, International Organization, Principles and Issues, 2nd Edition, (Englewoods Cliffs, N. J. : Prentice-Hall, Inc., 1980), P. 373.

(التعاون في مجال فنى أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى التعاون في مجالات أخرى .
وهكذا ، مما يدعم الروابط ويقوى التلاحم ويساعد على استتباب السلام) .

(د) وكالات الأمم المتحدة الإقليمية (U. N. Regional Commissions) : ويعرفها « بينيت » بأنها : « منظمات دولية حكومية اقليمية مميزة تمثل رابطاً بين النظامين العالمى والإقليمى ، وتهدف إلى دعم الأهداف « العالمية » في منطقة جغرافية معينة ، عن طريق انشاء وكالات اقليمية تؤسس كأجزاء من منظمات الأمم المتحدة »^(٣) .

وقد أثارت الإقليمية والميل نحو الأخذ بالتكتل الإقليمى من قبل الدول لتحقيق أهداف ومنافع مشتركة معينة ، الكثير من الجدل . ووجهت ضد « الإقليمية » انتقادات حادة ، وقامت في وجهها معارضة شديدة - وخاصة من قبل الداعين للأخذ بـ « العالمية » (Universalism) ، أى نبيذ التحالفات الإقليمية والتوحد في إطار عالمى : ففى بداية القرن الحالى ، قامت مناظرة فكرية حامية بين مؤيدى « الإقليمية » ومعارضيه من مؤيدى « العالمية » . ولسنا هنا في مجال الحديث عن تلك المناظرة ، التى تمثل رأى هذين الجانبين .

ولكن يهتما ذكر أن كلا الطرفين يؤمن بكون نظام الدول القومية الحالى لا يتلاءم وروح العصر وطبيعته ، ولا يتمشى وضرورة المحافظة على الأمن والسلام الدوليين ، وأن من الضروري تفويض سيادة الدولة الى هيئات دولية أكبر ، ويعنون بذلك « الإقليمية » أو « العالمية » ، باعتبارهما البديلين الرئيسيين لنظام الدولة القومية ، والمخرج الأساسى من أخطار القومية وعبوبها^(٤) .

ولكونهم مؤيدين للانصهار الدولى ، باعتباره الأسلوب « الأوحد » لتحقيق السلام واستتباب الأمن الدولى - فى رأيهم ، فإن الغاية النهائية التى يدعو إليها كلا الفريقين هى إقامة « الدولة العالمية » الموحدة ، التى تحكمها حكومة عالمية واحدة . ذلك هو هدف « العالميين » ، وكذلك « الإقليميين » ، وإن كان معظم الأخيرين يحبذ الوصول إلى « العالمية » عبر « الإقليمية » .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

(٤) انظر (مثلاً) :

Bruce M. Russett, International Regions and the International Systems : A Study in Political Ecology, (Chicago : Rand McNally, 1967), Chap. 1.

وفي الواقع ، نجد أن العالم المعاصر موزع بين الاقليمية والعالمية . حيث ان هناك تواجداً مشتركاً ، وتعايشاً بين هذين النوعين من التنظيم الدولي . كما يمكن ملاحظة تزايد نمو الاتجاه الاقليمي على حساب الاتجاه العالمي ، وبالتالي ازدياد في أهمية « الاقليمية » . والملاحظ ان ذلك التواجد المشترك قد نتج عنه حصول بعض التعارض بين نشاطات وسياسات المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية والمنظمات الدولية الحكومية العالمية في كثير من الأحيان .

وقد تنسجم تلك النشاطات في أحيان أخرى . وما زالت العلاقة بين هذين النوعين من المنظمات الدولية تتأرجح بين الانسجام والتناقض^(٥) . وهذه الحقيقة تدفع الى استطلاع موقف ميثاق الأمم المتحدة (المنظمة العالمية الأم) من الاقليمية . وكذلك موقف ميثاق جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية الأم لاي تنظيم دولي عربي .

اولاً : الاقليمية في ميثاقى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية :

يهدف ميثاق الأمم المتحدة إلى توجيه العالم نحو « العالمية » ممثلة في هيئة الأمم المتحدة . بنشاطاتها المختلفة . إلا ان واضعى الميثاق رضخوا لضغوط القوى الدولية الراغبة في إتاحة الفرصة للأخذ بـ « الاقليمية » ، متى تطلبت مصالحها ذلك . مما أدى الى اعتراف ذلك الميثاق بـ « الاقليمية » ، ولكن ضمن إطار الأمم المتحدة .

وقد جاء الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (بمواده : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) بعنوان : « الترتيبات الاقليمية » ليضع إطار التنظيم الدولي الحكومى الاقليمي ، كما يجب أن يكون ، من وجهة نظر الأمم المتحدة . ولم يكن الفصل الثامن وحده هو كل المتعلق بـ « الاقليمية » ، فهناك مواد وفقرات أخرى كثيرة في الميثاق المذكور تتعلق مباشرة او غير مباشرة بالتنظيم الاقليمي . أهمها المادتان ٥١ و ١٠٣^(٦) .

ومن دراسة ميثاق الأمم المتحدة ، وبالذات أهم ما جاء في المواد المذكورة ، يمكن أن نتبين التالى :

(٥) راجع في هذا الشأن الكتاب التالى :

Minerva Etzioni, The Majority of One : Towards a Theory of Regional Compatibility, (Beverly Hills, CA., Sage Publications, 1970), Ch. 1.

(٦) تنص المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه : اذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، مع أى التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق .

١ - لم يضع الميثاق تعريفا دقيقا للمنظمة الدولية الحكومية الاقليمية ، ولكنه سمح بإقامة مثل هذه المنظمات (فيما بين الدول الاعضاء بالأمم المتحدة) طالما كان نشاطها متلائما مع ما ورد فيه من مبادئ^(٧) .

٢ - ان الأساس في قيام المنظمات الدولية (كما ينص الميثاق) هو تدعيم التعاون والتفاهم بين الدول وخدمة مصالحها المشتركة ، والمساعدة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - يمكن اقامة تكتلات دولية إقليمية تهدف إلى الدفاع عن الدول أعضائها ضد أي اعتداء خارجي ، على أن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع مجلس الأمن الدولي^(٨) .

أي ان ميثاق الأمم المتحدة يسمح بكل أنواع الانصهار الدولي الإقليمي (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الأمنية) . وبالإضافة الى ذلك ، تلتزم المنظمة الدولية الاقليمية نحو الأمم المتحدة بما يلي :

١ - تولى حل المنزعات فيما بينها بالطرق السلمية ، عن طريق تلك المنظمات وقبل أن تعرض على مجلس الأمن ، لمحاولة إيجاد حل لها . وللمجلس الأمن أن يحيل إلى المنظمة الدولية الاقليمية النزاعات التي يعتقد امكانية حلها بشكل أفضل من تلك المنظمة . وتكون تلك الاحالة صحيحة ، سواء كانت بناء على طلب من الدول المعنية ، أو رغبة مجلس الأمن نفسه^(٩) .

٢ - يجب أن تأخذ المنظمة الاقليمية موافقة مجلس الأمن ، قبل أن تقوم بأي عمل قمعي ضد أي طرف . ويجوز لمجلس الأمن أن يخول المنظمة الاقليمية اتخاذ اجراءات ردع ضد جهة معينة^(١٠) . ويتم اتخاذ هذه الاجراءات تحت الاشراف المباشر لمجلس الأمن ، باعتباره المسئول الاول عن صيانة الأمن والسلام الدوليين .

غير ان الواقع الدولي يوضح وجود انحرافات خطيرة معروفة ، وخروجا متكررا على ما تقضى به هذه المبادئ ، وبخاصة من قبل الدول الكبرى ؛ فقد تسابقت الدول الكبرى على تفسير فحوى الميثاق ، وخاصة تلك المواد ، بالشكل والمضمون الذي يخدم مصالحها الذاتية ، ومن ابرز تلك التجاوزات :

(٧) المادة ١/٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٨) المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٩) المادة ٥٢ : الفقرتين ٢ ، ٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

(١٠) توضح المادتان ٤١ ، ٤٢ من الميثاق ان الاجراءات المذكورة يمكن ان تكون عسكرية ويمكن ان تكون غير عسكرية .

- ١ - تجاهل مجلس الأمن وعدم احاطته بتطورات الكثير من المواقف الخطيرة .
٢ - إبعاد الأمم المتحدة عن بعض القضايا الإقليمية ، واللجوء الى معالجتها بقرار انفرادى ، وتحت مظلة المنظمة الإقليمية ، بحجة ان المنظمة الإقليمية هي صاحبة الاختصاص الاساسى فى التعامل مع تلك المشاكل ، وذلك اذا رأت الدول الكبرى مصلحة لها فى ذلك (١١) .

٣ - تفسير « حق الدفاع عن النفس » بأنه يمكن أن يعنى (فى رأى معظم الدول الكبرى) إقامة الاحلاف العسكرية ، التى يمكن أن تقوم بعمليات عسكرية ، تخدم مصالح أعضائها ، دونما اعتبار حقيقى للأمم المتحدة وللمجلس الأمن بها .

والمعروف أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه :

« ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعى للدول ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع عن نفسها ، اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة . وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين . وأى اجراء يتخذ من قبل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة للدفاع عن النفس ، يجب أن يبلغ فوراً الى مجلس الأمن . ويجب أن لا يؤثر ذلك الاجراء (بأى حال) على سلطة ومسئولية مجلس الأمن التى يعطيها له هذا الميثاق ، والتى تتمثل فى حقه فى أى وقت فى اتخاذ أى اجراء يراه ضرورياً لحفظ وصيانة السلام والأمن الدوليين » .

وواضح أن بعض الدول قد فسرت عبارة « اذا اعتدت قوة مسلحة » ... بأنها الاعتداء المتوقع أو المحتمل والذى يجب مواجهته باقامة تكتل عسكرى رادع . وهذه هى الحجة الرئيسية التى تقول بها الدول لتبرير تحالفاتها العسكرية . كما تحاول استخدام تلك الحجة « لاثبات » أن تلك التحالفات لا تتعارض وميثاق الأمم المتحدة (١٢) .

(١١) من أمثلة هذا التجاوز قيام الولايات المتحدة (سنة ١٩٥٤ م) بعرقلة محاولة جواتيمالا أن تشكو الى مجلس الأمن كلاً من نيكاراغوا أو هندوراس . وذلك عن طريق استخدام امريكالـ « الفيتو » ضد عرض تلك الشكوى على مجلس الأمن بحجة أن الموضوع كان معروضاً على منظمة الدول الامريكية . (وكل الدول المذكورة هنا أعضاء فيها) .

(١٢) تعتبر منظمتا الدول الأمريكية (OAS) وجامعة الدول العربية هما المنظمتان الدوليتان الإقليميتان الشاملتان الوحيدتان الآن اللتان تشعل أهدافهما (صراحة) إمكانية اتخاذ عمل جماعى موحد لـ « الدفاع عن النفس » . وبالنسبة لجامعة الدول العربية ، فإن أعضائها أضافوا إلى ميثاقها « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » التى أبرمت فى ١٧/٦/١٩٥٠ م . وكانت تلك الاتفاقية تمثل إطار الانصهار الدولى الأمنى الذى رغبت فى تبنيه الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية .

وتقوم الدول الكبرى ، سواء عن طريق فرض الأمر الواقع أو استخدام القوة أو استخدام حق « الفيتو » ، بعمل كل ما من شأنه أن يخدم مصالحها ، ولو تعارض ذلك مع مبادئ الأمم المتحدة ، التي تدعو (من بين ما تدعو إليه) إلى نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية ^(١٣) . فلقد أدت تطورات العلاقات الدولية ، ومنها الحرب الباردة بين الدولتين العظميين إلى عجز مجلس الأمن في مسائل حفظ الأمن والسلم الدوليين ، التي تتدخل فيها إحدى الدول الكبرى . حيث غالبا ما تحدد الدول الكبرى المعنية « التسوية » المطلوبة من وجهة نظرها .

وإذا كان تأسيس وإقامة المنظمات الدولية الاقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن الا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، فإن التنظيمات (الاحلاف) العسكرية الاقليمية ، يمكن أن تشكل خرقا واضحا لذلك الميثاق - وخاصة إذا تجاهلت مجلس الأمن ، أو لم يتمكن مجلس الأمن (كما هو الأمر في معظم الحالات نتيجة لظروف العلاقات الدولية الراهنة) من اتخاذ موقف « عادل » لحفظ السلام .

ولقد إنشئت الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين ، إلا أن فشل الأمم المتحدة (في الواقع) الناشء عن الانانية الطبيعية للقوى الكبرى ، قد أدى إلى بحث الكثير من الدول عن الأمن ، عبر سلسلة من المعاهدات والمنظمات الاقليمية . وقد كانت الولايات المتحدة السباقة في إقامة حلف « الناتو » ، ورد عليها الاتحاد السوفياتي بإقامة حلف « وارسو » . ولا شك أن هذه التجاوزات تعتبر من أهم العوامل التي أضعفت دور الأمم المتحدة وقلصته إلى القدر الضئيل المعروف في الوقت الحاضر .

جامعة الدول العربية والترتيبات « الاقليمية » في إطارها :

هي نفسها منظمة دولية حكومية إقليمية . ويتمشى ميثاقها مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، رغم كون الجامعة أقدم قليلا من منظمة الأمم المتحدة ^(١٤) . نشأت الجامعة العربية كتجسيد للقومية العربية . وهي منظمة إقليمية لا تسمح بالعضوية فيها إلا للدولة العربية المستقلة . وتهدف الجامعة إلى حماية استقلال الدول الأعضاء بها وتدعيم

(١٣) يمكن تبين وجود هذا الهدف (نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية) .. كأهم أهداف الأمم المتحدة . ويتضح التأكيد على هذا الهدف من بداية الميثاق وحتى الفصل الثامن منه .

(١٤) قامت الجامعة العربية في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ م . بينما قامت الأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ م .

الروابط فيما بينهم ، وخدمة صالحهم المشترك وتنسيق علاقات أعضائها مع بقية العالم .
كما تهدف إلى « دفع الاعتداء » عن أى دولة عضو تتعرض له ^(١٥) .

وتقوم على المبادئ الأساسية التى تقوم عليها المنظمات الدولية الحكومية
الاقليمية ، ومنها المساواة بين الأعضاء فى السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية
للدول الأعضاء ، وحل المنازعات التى تنشأ بين الأعضاء بالأسلوب السلمى .

ويلزم ميثاق الجامعة الاعضاء بالالتزام بأهدافها ومبادئها وعدم الخروج عليها ،
وعدم الدخول فى اتفاقيات أو منظمات دولية أخرى تتعارض مع ميثاق الجامعة ومبادئها .
فقد جاء فى بروتوكول الاسكندرية أن « لكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة
أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام (ميثاق الجامعة) أو
روحها . ولا يجوز فى أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية
أو أية دولة منها » ^(١٦) .

وتنص المادة التاسعة من ميثاق الجامعة أن : « لدول الجامعة العربية الرغبة فى
تعاون أوثق أو روابط أقوى فيما بينها مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من
الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض . والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها
أو تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء
الآخرين » ^(١٧) .

وكما هو معروف ، ما زالت الخلافات الكثيرة والمتعددة بين النظم السياسية العربية
المتنوعة أكبر العوامل التى أدت وتؤدى إلى إعاقه أى تعاون ايجابى جاد بين شعوب الأمة
العربية . وما زالت الجامعة العربية هى الضحية الكبرى لهذه الاختلافات التى لم تمكن
الجامعة من تحقيق الكثير من أهدافها ، بالشكل المناسب والمرغوب . مما قلص من دور
الجامعة ، كأداة رئيسية لجمع الأمة العربية وتوحيدها .

والخلاصة ، أنه يمكن القول بأن ميثاق جامعة الدول العربية قد أباح (وخاصة
بموجب نص المادة التاسعة منه) للدول الأعضاء بالجامعة ، الرغبة فى تعاون أوثق
وأقوى مما نص عليه ميثاق الجامعة . أن تعقد بينها الاتفاقيات التعاونية ، وتقيم منظمات

(١٥) المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية .

(١٦) الفقرة « أولا » ، بروتوكول الاسكندرية ٧/١٠/١٩٤٤ م .

(١٧) ميثاق الجامعة ، المادة ٩ .

أصغر لتحقيق التعاون الأوثق فيما بينها . على أن لا تتعارض أهداف هذه الاتفاقات والمنظمات مع ميثاق الجامعة ومبادئها^(١٨) .

وكما قلنا ، نتج عن ضعف فعالية جامعة الدول العربية ، ذلك الضعف الناتج - بصفة رئيسية - عن الخلافات العربية ، ورغبة بعض الدول العربية الاعضاء في الجامعة في إقامة تعاون أوثق وروابط أقوى فيما بينها مما نص عليه ميثاق الجامعة ، أن ظهر العديد من الاتفاقيات والتنظيمات الجانبية فيما بين بعض الدول العربية ، فظهرت بذلك اتفاقات ومنظمات داخل الاطار العربى ، أبرزها - الآن - « مجلس التعاون لدول الخليج العربية » ، فضلاً عن « مجلس التعاون العربى » و « اتحاد المغرب العربى » .

ثانيا : مدى تمشى مجلس التعاون مع ميثاقى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية :

كما هو معروف ، يعتبر ميثاق الأمم المتحدة أساس التنظيم الدولى المعاصر . وتعتبر هيئة الأمم المتحدة المنظمة الأساسية الأم فى عالم اليوم . وقد أقرت كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة الميثاق الذى يطالب بأن تقوم العلاقات الدولية ، بصفة عامة ، والتنظيم الدولى ، بصفة خاصة ، على أساس مبادئه وتصوصه ، وعدم مخالفة أى منها .

وكل دول مجلس التعاون - كما هو معروف - أعضاء فى الأمم المتحدة والجامعة العربية . ولا نرى تناقضاً بين ميثاق مجلس التعاون وميثاق الأمم المتحدة . بل إن قيام المجلس ينسجم ومفهوم الأمم المتحدة لـ « الإقليمية » - الذى أوجزناه أعلاه . وليس فى النظام الأساسى للمجلس ما يشير إلى علاقة المجلس بالأمم المتحدة ... عكس معظم المنظمات الدولية الأخرى . ولكن مبادئ مجلس التعاون تتماشى مع المبادئ العامة للأمم

(١٨) بما فى ذلك مبادئ « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » . وجدير بالذكر أنه لا يوجد بميثاق الجامعة نص مماثل تماماً لنص المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يحتم على الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وجوب الالتزام بسمو ميثاق الأمم المتحدة على ما عداها من اتفاقات وسياسات . وقد ألزمت المادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية الدول الاعضاء بها بإيداع صورة من جميع المعاهدات والاتفاقات التى تعقدتها مع الدول الأخرى . كما تحتم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى على الدول الأعضاء عدم عقد أى اتفاقية أو اتخاذ أى سياسات تتناقض مع تلك المعاهدة . (انظر المادة ١٠ عن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى)

المتحدة ، مثل المحافظة على السلام ، وتدعيم التعاون بين الدول الأعضاء ، وحل الخلافات بالطرق السلمية .

وقد سجل النظام الأساسي للمجلس في الأمم المتحدة امتثالا لأحكام المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تنص على أن :

١ - كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أى عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » بعد العمل بهذا الميثاق ، يجب أن يسجل في أمانة الهيئة ، وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن .

٢ - ليس لأى طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أى فرع من فروع الأمم المتحدة ^(١٩) .

وقد أودع « النظام الأساسي » لمجلس التعاون بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، باعتباره اتفاقا دوليا ينشئ تنظيميا دوليا حكوميا اقليميا معيناً ، يتمشى واحكام ميثاق الأمم المتحدة . وقد جاء ذلك التسجيل بناءً على نص المادة (٢٢) من النظام الأساسي ، والتي تقول « تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة ، بقرار من المجلس الوزاري » ^(٢٠) . ويمكن اعتبار قبول التسجيل اعترافا من الأمم المتحدة بمجلس التعاون ، واقترارا منها بأن ميثاقه يتمشى وميثاق الأمم المتحدة . وقد تم ذلك الايداع بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٢ م .

كما أن النظام الأساسي لمجلس التعاون ومعظم الاتفاقيات التي أبرمت في ظل السياسة التعاونية الخليجية ، أكدت أن مجلس التعاون إنما يتمشى مع ميثاق الجامعة العربية ، ويمكن أن يدعم ذلك الميثاق ، فلقد أكد إعلان قيام مجلس التعاون أن هذه الخطوة قد جاءت : « ... تمشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية ، وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية ، الذي حث على التعاون الاقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية ، وما يؤكد تدعيم انتماء هذه الدول لجامعة الدول العربية ، وتعزيز دورها في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاقها ، وبما يخدم القضايا العربية والاسلامية » ^(٢١) .

(١٩) مادة ١٠٢ ، ميثاق الأمم المتحدة .

(٢٠) النظام الأساسي لمجلس التعاون ، مادة ٢٢ .

(٢١) إعلان قيام مجلس التعاون ، وثائق مجلس التعاون .

كما جاء في ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون أن الدول الست « استكمالا لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهتم شعوبها ، وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا الى وحدة دولها ، وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى ، وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية ، وافقت فيما بينها على مايلي (٢٢) » . ثم يرد نص احكام ومواد النظام الأساسي .

وقد أكدت تصريحات قادة دول المجلس تأييدها لجامعة الدول العربية وانتمائها إليها . وان مجلس التعاون ما هو إلا محاولة لتدعيم الجامعة العربية . وظهر أن دول المجلس تولى القضايا العربية المختلفة اهتماما أساسيا . وأن جهود مجلس التعاون تدعم العمل العربي المشترك الواحد . وقد جاء سلوك مجلس التعاون - ودوله - الفعلي منسجما حتى الآن مع هذه التصريحات والبيانات .

ويتمشى قيام مجلس التعاون مع ما نصت عليه المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ، من أن « لدول الجامعة العربية الرغبة في تعاون أوثق أو روابط أقوى فيما بينها مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد فيما بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض ... » كما أوضحنا أعلاه .

فقيام مجلس التعاون الخليجي فيما بين الدول الست الاعضاء به ، يعتبر منسجما مع نص هذه المادة . وأصبح مجلس التعاون - بذلك - منظمة دولية حكومية إقليمية شاملة داخل منظمة دولية حكومية إقليمية شاملة أكبر هي جامعة الدول العربية . وقد أيدت الجامعة العربية (ممثلة في أمينها العام) قيام المجلس . وسجل نظامه الأساسي بها في نهاية سنة ١٩٨٢ م .

وكما هو معروف ، فإن أبرز التنظيمات الإقليمية داخل إطار جامعة الدول العربية ، في الوقت الحاضر هي :

- ١ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ونشأ عام ١٩٨١ م .
- ٢ - مجلس التعاون العربي (والذي يضم كلا من : مصر ، الأردن ، العراق ، اليمن الشمالي) ، ونشأ عام ١٩٨٨ م .

(٢٢) النظام الأساسي لمجلس التعاون ، وثائق مجلس التعاون .

٣ - اتحاد المغرب العربي (ويضم في عضويته كلاً من : موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا) وتأسيساً عام ١٩٨٨ م أيضاً .

وهناك دول عربية أعضاء بجامعة الدول العربية ، لم تتكامل بعد ، ولم ترتبط بأى من هذه الاتحادات المذكورة . وهذه الدول هي : السودان ، الصومال ، جيبوتي ، اليمن الجنوبي ، سوريا ، لبنان ، فلسطين .

وهنا يثار التساؤل التقليدي : هل التكتل الاقليمي الأصغر (داخل الجامعة العربية) يمكن أن يعتبر خطوة ايجابية على الطريق الصحيح نحو الوحدة العربية الكبرى ، التي نتطلع اليها شعوب الجامعة ، والتي قامت جامعة الدول العربية لتحقيقها (كهدف على المدى الطويل) ، أم أن العكس هو الصحيح ؟!

هناك، رايان ، حول هذه المسألة . فريق يرى أن التكتل الأصغر يمكن أن يساهم في تحقيق الوحدة العربية الكبرى ، عن طريق التدرج والتكتلات الاقليمية الأصغر . وفريق يرى أن مثل هذه التكتلات الصغرى يمكن أن تؤدي إلى تجزئة وانقسام العرب الى عدة كتل ، مما يمكن أن يعيق تحقيق الوحدة العربية الكبرى المأمولة (٢٢) .

ولاشك أن الاجابة على هذا التساؤل المذكور ليست سهلة . فتحديد الاتجاه الفعلي الذي يمكن ان تتخذه التكتلات الاقليمية الصغرى ، داخل إطار الجامعة العربية يعتمد على عدة متغيرات وملابسات ، يصعب التنبؤ بشأنها . ولكن يمكن القول بأن التكتلات العربية الاقليمية الأصغر داخل إطار الجامعة العربية ، يمكن أن تساعد على تحقيق الوحدة العربية في النهاية ، إذا قامت تلك التكتلات فعلاً على أسس سليمة ، يمكن أن تقود إلى هدف الوحدة العربية المنشود . وإذا كان هناك تنسيق وتعاون سليمان بين تلك التكتلات ، ولتحقيق ذلك الهدف .

ونرى أن وجود التكتل العربي الاقليمي الأصغر القائم على الالتزام بما يفرضه الانتماء العربي والاسلامى ، أفضل من عدمه . فلا شك أن قيام تقارب بين دولتين عربيتين أو أكثر ، يمكن أن يساعد على تصفية اجواء العلاقات العربية - العربية ، مما يساعد في النهاية على تحقيق الوحدة العربية الكبرى . وخاصة عندما تقوم كل تلك التكتلات على « أسس صحيحة » ، يمكن أن تؤدي إلى تلك الغاية .

(٢٢) شاكر النابلسي ، الوحدة الخليجية ... خطة الترشيح الشاملة العظمى ، صحيفة « القبس » (الكويت) ، العدد ٤٨٣٦ ، ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٥ م ، ص ١٣ .

وبرغم حداثة مجلس التعاون ، إلا أنه تمكن من تنمية تعاون فعلى ملموس فيما بينه وبين منظمتى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

وتمثل ذلك التعاون (بصفة أساسية) فى وجود اتصالات وتبادل زيارات لكبار المسؤولين ومشاورات بين مجلس التعاون من جهة ، وكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية ، من جهة أخرى .

مراجع البحث

— المراجع العربية :

- ١ - الاشعل ، د. عبد الله ، الاطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى ، (الرياض : المؤلف ، ١٩٨٢ م)
- ٢ - الدقاق ، د. محمد السعيد ، التنظيم الدولى ، (بيروت ، ١٩٨١) .
- ٣ - الفار ، د. عبد الواحد محمد . التنظيم الدولى ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩) .
- ٤ - قرقوط ، د. ذوقان ، ظاهرة التجزئة فى الوطن العربى ، مجلة شئون عربية (تونس) ، العدد ٤٣ ، سبتمبر سنة ١٩٨٥ م ، ص ٢٢٧ - ٢٤٤ .
- ٥ - بعض وثائق مجلس التعاون : الإدارة الاعلامية : الامانة العامة لمجلس التعاون .
- ٦ - عكاظ (جدة) : العدد ٧٠٧٧ ، ١٤٠٦/٢/٢٠ هـ - ١٩٨٥/٩/٢ م ، ص ٣ .
- ٧ - القبس (الكويت) : العدد ٤٨٣٦ ، ١٩٨٥/١٠/٢٩ ، ص ١٢ - ١٣ .
- ٨ - بعض وثائق جامعة الدول العربية .

— المراجع الاجنبية :

- (1) Bennett, A. Le Roy, International Organizations : Principles and Issues, 2nd ed., (Englewood Cliffs, N. J. : Prentice-Hall, Inc., 1980).
- (2) Etzioni, Minerva, The Majority of One : Towards a Theory of Regional Compatibility, (Beverly Hills, CA., : Sage Publications, 1970).
- (3) Jacobson, Harold, Networks of Interdependence, (New York : Alfred Knopf, 1984).
- (4) Riker, William, Federalism : Origins, Operation, and Significance, (Boston : Little, Brown, 1964).

- (5) Rosen, Steven and Walter Jones, The Logic of International Relations,
(Cambridge, Mass., : Winthrop, 1974).
- (6) Russett, Bruce, International Regions and the International System,
(Chicago : Rand McNally, 1967).



